

جامعة القاهرة
كلية التجارة
قسم الرياضة والتأمين

ملخص رسالة ماجستير في التأمين بعنوان

تقييم الأداء الإستثماري لمحافظ إستثمار أموال واحتياطات التأمينات
الإجتماعية بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية

إعداد

الطالب/ أحمد نصر محمود بدوي

المعيد بقسم الرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة القاهرة

إشراف

الأستاذ الدكتور/ علي أحمد شاكر

أستاذ الرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة القاهرة

لما كان الإحتياطي الإكتواري مضافاً إليه عائد إستثماره هو الأساس المالي المستخدم في تغطية نفقات المعاشات والتعويضات التي تدفعها صناديق التأمين الإجتماعي في مصر للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم، ونظراً لما لاحظته الباحث من التوزيع النسبي غير المتكافئ في استثمارات أموال واحتياطيات صندوقي التأمين الإجتماعي في مصر، فضلاً عما تتعرض له العملية الاستثمارية للعديد من المخاطر ومن أهمها التقلب في معدلات العائد مما أدى إلى رفع درجة خطورة محافظ استثمار هذه الصناديق.

لهذا قام الباحث بقياس درجة خطورة العناصر الاستثمارية داخل محافظ إستثمار صندوقي التأمين الإجتماعي في مصر (كل صندوق على حده) مستخدماً الإنحراف المعياري كمقياس مطلق للمخاطرة ومعامل الإختلاف المعياري كمقياس نسبي للمخاطرة، ثم قام بترتيب هذه العناصر وفقاً لدرجة خطورة كل منهم.

قام الباحث بعد ذلك بقياس درجة الخطورة في محافظ الإستثمار (المحفظة ككل) باستخدام نموذج ماركوويتز الرياضي Markowitz Model والذي يعتمد أساساً على قياس (التغاير) Covariance بين عوائد العناصر الاستثمارية كمقياس لدرجة خطورة المحفظة ككل، ثم قام بترتيب هذه المحافظ وفقاً لدرجة خطورتها.

قام الباحث بعد ذلك بتقييم الأداء المالي لمحافظ استثمار صندوقي التأمين الاجتماعي في مصر باستخدام مقياس شارب Sharp Measure والذي جاء مطابقاً ومتماشياً مع درجة خطورة المحافظ الاستثمارية لصندوقي التأمين الاجتماعي، بحيث تزداد كفاءة الأداء الاستثماري كلما قلت درجة الخطورة والعكس صحيح.

وقد أنهى الباحث بحثه بالنتائج والتوصيات التي تعمل على تقليل درجة الخطورة إلى أقل حد ممكن، مع مراعاة معدل عائد مناسب وضمن الأموال المستثمرة.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

أولاً النتائج

١- السندات الحكومية على جانب كبير من الأمان، إذ لا يوجد مخاطر التوقف عن السداد أو مخاطر تأجيله، فقيمة السندات وأرباحها يتم دفعها بصرف النظر عن نتائج الأعمال ربحاً أم خسارة، ويمكن التعامل فيها بكميات كبيرة دون التأثير على سعرها السائد في السوق، مما يجعلها مناسبة لاستثمار أموال ضخمة كأموال محافظ البنوك وشركات التأمين والتأمينات الاجتماعية، إلا أنها تتعرض لمخاطر عدم مسايرة فائدتها للفائدة السائدة في السوق وكذلك مخاطر انخفاض القوة الشرائية.

٢- الأسهم الممتازة تتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها السندات، إلا أنها من جهة الضمان تأتي في المرحلة التالية بعد السندات مباشرة، وتعتبر أذون الخزانة مجال استثماري ممتاز بالنسبة للأموال المراد الاحتفاظ بها لمواجهة احتياجات السيولة في المستقبل لخلوها من المخاطر وإمكانية بيعها بسهولة، إلا أن التأمينات الاجتماعية لها موارد سائلة دائماً متمثلة في الاشتراكات الدورية وعوائد استثمارها، مما يجعلها لا تحتاج إلى هذا البند.

٣- يتمثل الخطر عند استثمار أموال التأمين الاجتماعي في الودائع الثابتة لدى البنوك التجارية - رغم تمتعه بدرجة عالية من الأمان والسيولة وتحقيق عوائد نقدية مرتفعة - في أن توجيه وزيادة ضخ الأموال في هذا المجال الاستثماري قد يحجب بعض الأموال عن استثمارها في مجالات أخرى قد تحقق عائداً أعلى مما قد يفقد الصناديق فرص استثمارية تحقق عوائد منتظمة وكبيرة.

٤- يتنافى نظام الإستبدال (الإقراض طويل الأجل) مع المبادئ الأساسية للاستثمار في نظام التأمين الاجتماعي، وذلك لأن الاستثمار في هذا المجال الاستثماري قد يؤدي إلى ضياع مبلغ الإستبدال أو جزء منه في حالة وفاة الشخص المستبدل للمعاش وذلك بنص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٩، كما أن المخاطر المالية تزداد عندما تزداد نسبة الإقراض وتقل عندما تقل نسبة الإقراض.

٥- أن صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي أعلى معدل عائد متوقع خلال فترة الدراسة، يليه صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص. كما أن صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص أقل في درجة الخطورة عن صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي، وتعتبر الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معاً) الأكثر كفاءة في الأداء الاستثماري، يليها صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي، ثم صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- ١- يجب استثمار جزء من أموال التأمينات في إيداعات واستثمارات بعملات أجنبية مثل (الدولار - الجنيه الاسترليني - اليورو) فالعائد الناتج عن هذه العملات سواء كان عائداً دورياً أو رأسمالي يفوق معدل العائد على العملة الوطنية، فقد قفز سعر هذه العملات في الفترة الأخيرة قفزات رأسمالية كبيرة، كما أن التنويع بين هذه العملات يحدث نوع من الضمان، فأى عجز في إيرادات نوع ما سوف تعوضه الزيادة في إيرادات نوع آخر.
- ٢- يجب استثمار جزء من أموال الهيئة في المشروعات الصناعية الجديدة المربحة وذلك بعد دراسة مدى حاجة المجتمع لهذه المشروعات واحتمال استمرارية المشروع في تحقيق الأرباح وحجم هذه الأرباح ومعدل العائد المتوقع منها، وذلك بدراسة المشروع جيداً، أو بدراسة المشروعات الأخرى المشابهة من نفس النوع، كما أن التنويع النسبي (غير المتكافئ والمدروس) بين أوجه الاستثمارات المختلفة للهيئة قد لا يحقق الأسلوب الأمثل للاستثمار.
- ٣- إصدار سندات حكومية بإسم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي المصري مرتبطة بالأسعار القياسية تتمتع بضمان الحكومة وتكون قابلة للتسويق في البورصة على أن تكون تلك السندات مستحقة على مدد مختلفة تتراوح مثلاً بين ١٠ : ٣٠ سنة.
- ٤- رفع كفاءة تشغيل الاستثمارات الحالية عن طريق تقليل السيولة إلى أدنى مستوى ممكن بما لا يتعارض مع القدرة على الوفاء بالالتزامات في المستقبل، والمشاركة الفعالة في إدارة الشركات التي إشترت هيئة التأمين الاجتماعي أسهمها للمحافظة على رأس المال المستثمر والحصول على الدخل المتوقع من الاستثمار.
- ٥- ضرورة تحقيق الكفاءة في التعامل مع المال الاحتياطي للنظام من خلال سياسة استثمارية تحقق مبادئ استثمار هذا النوع من الأموال وإتباع منهج يضمن تحقيق أقصى العوائد على هذه الأموال عند أدنى مستوى من المخاطرة مع الأخذ في الحسبان التغير في التزامات النظام.